خلافات في وجهات النظر حول الضريبة.. المالية تلوح «بالفتوى» والتجار يطلبون «التقوى»

عدي لـ«الوطن»: حجم التهرب الضريبي بحدود ألفي مليار ليرة ما يعادل الدعم الاجتماعي بالموازنة

عبد الهادي شباط

كشف رئيس قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور إبراهيم عدي لـ«الوطن» أن حجم التهرب الضريبي حالياً يقدر بحدود ٢٠٠٠ مليار ليرة وهذا الرقم يعادل إلى حد ما إجمالي قيم الدعم الاجتماعي في موازنة العام الجاري.

عدي أعتبر أنه رغم صعوبة قياس حجم التهرب الضريبي اليوم بسبب تأخر وزارة المالية في إعداد قطع الحسابات وتداخل السنوات بعضها مع بعض، إلا أنه يمكن الاستناد إلى بعض المؤشرات لتقدير حجم التهرب الضريبي ومنها العبء الضريبي الذي يقدر في العام ٢٠١٠ في سورية بنحو ١٢ بالمئة والذي يمثل نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي، علماً أنه في حينها كان معدل العبء الضريبي في مصر نحو٢٤ بالمئة وهو يشير إلى أن حجم التهرب الضريبي كان لدينا ضعفا حجم التهرب في مصر، لكن أثر سنوات الحرب على سورية وحالة الحصار والتضييق ومعدلات التضخم التي رافقتها خُلقت ظروف اقتصادية مختلفة سمحت بمعدلات تهرب أوسع وأكبر عما كانت عليه في العام ٢٠١٠ وما قبله.

واعتبر عدي أن مصطلح التهرب الضريبي هو مصطلح تجميلي لحالة الفساد الضريبي لأن المتهرب ضريبياً يستخدم كل الأساليب والانتهاء والغاء نظام الضرائب النوعية والعمل على زيادة الوعي الضريبي لدى الإدارة الضريبية والعاملين فيها قبل المكلفين.

ورأى أن الكثير من مسببات التهرب الضريبي ترتبط بعدم الوعي والثقافة العامة وخاصة نظرة المجتمع لسياسة الإنفاق العام الذي تعمل عليه الحكومة ومدى رضا المجتمع حول ذلك إضافة إلى ضعف العقوبات وخاصة لجهة التأخر في سداد الضريبة حيث يكون ذلك بمنزلة قرض تتآكل قيمته بفترات السداد الطويلة جراء عوامل التضخم إضافة إلى أسباب أخلاقية وأسباب تاريخية، لافتاً إلى أن هناك الكثير من الأشكال للتهرب الضريبي لابد من العمل عليها بالتوازي مع بعض مثل التهرب الكلي عند إخفاء كل النشاط الأقتصادي من قبل المكلف وهو ما يعرف (بكتم النشاط الاقتصادي) أو التهرب الجزئي عبر إخفاء بعض النشاط الاقتصادي الذي يقوم به المكلف في الدفاتر التي تقدم للدوائر المالية، على حين يتجه بعض المكلفين لتخفيض قيم منتجاتهم وتخفيض سعرها مقابل رفع قيم النفقات والتكاليف التي يتطلبها النشاط الاقتصادي الذي يقوم به إضافة للأهم وهو التلاعب وتزوير فواتير المستوردات والبيانات الجمركية وإخفاء القيم الحقيقية للمواد المستوردة.

وأكد أنه لابد أن يكون لدينا حد أدنى وحد أعلى معفى من الضريبة وأن يكون الحد الأدنى ثابتاً على حين يكون الحد الأعلى متحركاً ولابد أن يكون هناك تشخيص أكثر للضريبة والتركيز على أن العدالة لا تعني المساواة، وأن الحد الأدنى المعفى من الضريبة حالياً في قطاع الأعمال (التجار والصناعيين) مجرد شكل لا يغني ولا يسمن من جوع ولا أحد يقيم له وزناً.

واعتبر أنه رغم أن وزارة المالية رفعت السقف مؤخراً في تصريحاتها لضبط التهرب الضريبي ولجمه والتنسيق لإعداد مذكرة تفاهم مع مصرف سورية المركزي لإدانة المتهرب ضريبياً بجرم غسل الأموال إلا أنها لا تصرح عن خطة وبرامج عمل الإدارة الضريبية لتحقيق الحد من التهرب الضريبي والأدوات التي تملكها لإنجاز هذا المشروع المهم الذي تأخر كثيراً.

وقال: إن كل ما تم رشحه حول ذلك هو اجتماعات مع غرف التجارة والصناعة لبحث ونقاش التهرب الضريبي وكيفية التفاهم حول ذلك وربما من المبكر أن نحكم على ذلك بأنه بداية التراجع في قوة النبض الذي تحدثت به الوزارة لجهة أنه مثل هذه التفاهمات قد تكون أحد تكتيكات المالية للمضي في مشروعها للجم التهرب الضريبي وتجفيفه.

> تأخر المالية في إعداد قطع الحسابات ساهم في عدم القدرة على قياس التهرب الضريبي

للتجار كلمة

وللتوسع أكثر في الموضوع التقت «الوطن» أحد أعضاء لجنة غرف التجارة والصناعة المكلفة بالاجتماع مع وزارة المالية ممثلة بإمعاون الوزير لشؤون الإيرادات ومدير عام هيئة الضرائب والرسوم ومدير الاستعلام الضريبي) لبحث ونقاش ملف التكاليف المالية والتهرب الضريبي.

وبين أنه مازال هناك خلافات في وجهات النظر بين هذه اللجنة ووزارة المالية التي تطلب من التجار والصناعيين التصريح عن أرقام عملهم وتترك لنفسها دراسة وتقدير هذه الرقم المقدم من التاجر أو الصناعي، على حين يصر التجار والصناعيين في اللجنة على أن يتم التوافق والتفاهم على التكاليف المالية، وفق تعليق له على التشدد والحزم الذي تظهره وزارة المالية تجاه المتهربين ضريبياً بين أن الكل متفق مع الوزارة على معالجة هذه الأمر لكن لا يمكن علاجه بمعزل عن النظر إلى كل الظروف الاقتصادية والمالية الحالية وأنه في المحصلة الوزارة صاحبة قرار ولها أن تتخذ القرار الذي تراه مناسباً في هذا الأمر، ورأى أن العبرة في أثر هذا القرار على النشاط الاقتصادي ومدى قدرة هذا القرار على التوازي لتحسين الإيرادات تحسين الوضع المعيشي للمواطن ودفع حركة النشاط التجاري والصناعي.

وقارب حالة الحزم التي تتحدث بها وزارة المالية بمقولة شائعة بين تجار دمشق (أن هناك فتوة وهناك تقوى) وأن ما تتحدث به وزارة المالية حول إحالة المتهرب الضريبي لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال هو الفتوى أي هو إجراء قانوني وتنص عليه مادة قانونية وبالتالي هو إجراء من حيث الشكل صحيح، لكن الخيار الآخر وهو ما سماه «التقوى» هو تعامل بروح القانون والنظر إلى طبيعة الظروف الاقتصادية الحالية وحركة السوق والنشاط التجاري والصناعي وكيف يمكن تشجيع الصناعيين والتجار على تطوير أدائهم، مع الالتزام بتكاليفهم المالية التي ينفق عليها مع المالية وبين أنه من النقاط التي طرحت خلال الاجتماعات مع وزارة المالية هي إعادة النظر بالحد الأدنى المعفى من الضريبة لدى التجار والصناعيين وأنه من غير المقبول أن يبقى على حاله عند ٥٠ ألف ليرة.

تعطل صرافات التجاري وانتهاء عقد الصيانة يؤخر صرف الرواتب في السويداء

عبير صيموعة

عادت مشاهد الطوابير أمام الصرافات إلى الواجهة في السويداء حيث أكد عدد كبير من المواطنين اضطرارهم للوقوف يومياً لساعات على أمل الحصول على الراتب أو المنحة إلا أن تعطل صرافات التجاري وفصل الشبكة الخاصة بالصرافات حال دون ذلك.

مديرة فرع المصرف التجاري بالسويداء وفاء المصري أوضحت لـ«الوطن» أن أثنين من الصرافات الآلية التابعة للمصرف في مدينة السويداء تعطلا ولم يتم التمكن من إصلاحهما نتيجة انتهاء العقد مع شركة الصيانة أواخر العام الماضي وعدم إمكانية تجديده والانتظار ريثما يتم التعاقد مع شركة صيانة من قبل الإدارة العامة.

وأضافت المصري: إن التأخير في إصلاح الصرافات التي تتعرض لأعطال على مدار العام يأتي نتيجة وجود صعوبات كبيرة في تأمين قطع التبديل وخاصة القطع الرئيسية مثل شاشات الصرافات غير المتوافرة وفي حال توافرها فهي باهظة الثمن ما يعوق عمليات الصيانة والإصلاح.

وأضافت: هذا فضلاً عن تعرض الشبكة الخاصة بالصرافات للفصل بين الفروع والإدارة العامة خاصة خلال فترة الذروة نتيجة الضغط على المخدمات نظراً لقدمها وعدم تحديث نظام الدفع الإلكتروني.

وأكدت المصري أن فرع المصرف استمر بالعمل طيلة فترة العطلة ونفذ عمليات تسليم الرواتب والمنحة من دون إشعارات للجهات والدوائر الحكومية التي أرسلت قوائم وجداول بالعاملين لديها، موضحة أن السبب في تأخر عدد من الجهات العامة في صرف الرواتب هو مبدأ استقلال السنوات المالية التي لا تسمح بصرف راتب شهر كانون الثاني خلال شهر كانون الأول.

ولفتت إلى أنه بإمكان المواطنين الموطنة رواتبهم لدى المصرف وبدلاً من الوقوف لساعات طويلة ولعدة مرات أمام الصرافات الاستعلام عن المبلغ من خلال مراجعة المصرف والاشتراك بتطبيق على الموبايل للتأكد من رصيدهم وببدل خدمة نحو ٥٠ ليرة فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المصارف لا تزال تعاني من قرار وزارة المالية القاضي بوقف شراء الأصول الثابتة والذي انعكس سلباً على عمل تلك المصارف وأدى إلى توقف شراء الكثير من المستلزمات مثل الكمبيوترات والسكنرات وآلات عد النقود.

تثبيت ملكية العقارات التي تملكها الوزارة

وزير الصناعة يدعو الصناعيين للاستثمار والحكومة جاهزة للمساعدة

هناء غانم

أكد وزير الصناعة زياد صباغ لـ«الوطن» أن هناك طموحات كبيرة لاستنهاض القطاعين العام و الخاص، مضيفاً: نحن مع أي مشروع مولد للدخل ويتم العمل حالياً على إعداد مصفوفة تنفيذية بالتشاركية مع عدة وزارات لتقديم مشروع على طاولة الحكومة خلال شهر تقريباً.

وأوضح أن هذه المصفوفة سوف تطرح مشاريع ابتداء من الزراعة وصولاً إلى الصناعة والتسويق عن طريق التجارة الداخلية وغيرها من الجهات.

الوزير أكد أنه سيتم تحديد المسؤوليات لكل وزارة وكل قطاع ليعمل على أساسه بشكل منهجي ودقيق لأن التأسيس الصحيح يوصلنا إلى نتائج صحيحة نستطيع من خلالها أن نصل إلى مخرج قابل للتنفيذ والتطبيق على أرض الواقع وكل جهة تحدد مسؤوليتها وعلى أساسه يتم العمل مبيناً أن البرنامج التنفيذي ليس زمنياً فقط، وإنما هو خطوات ويجب معالجتها ضمن سلسلة متكاملة للوصول إلى منتج نهائي.

ولفت صباغ إلى أنه يتم العمل على تطوير القطاع الصناعي ببنيته وأدائه والعمل على إحداث تغير بنيوي في الصناعات القائمة وإدخال صناعات جديدة وتنويع القاعدة الإنتاجية والأهم التركيز على القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة.

صباغ أشار إلى أنه يتم العمل على الاستفادة من العقارات التي تملكها وزارة الصناعة حيث يتم العمل على تثبيت ملكيتها وإيجاد بدائل في حال عدم وجود جدوى من إعادة تأهيلها، مثلاً شركة الكبريت والأخشاب متوقفة من قبل الحرب ويتم البحث حالياً في جدوى إعادة تشغيلها وهل يمكن الاستفادة من الآلات رغم قدمها واهترائها أو سيتم تغير نشاطها في حال لا يوجد جدوى منها؟

وبخصوص موضوع الأدوية السرطانية المطروح سابقاً في الوزارة، قال المشروع يحتاج إلى تكنولوجيا خاصة واستثمارات كبيرة وهو يطرح لنقاش مع شركاء من الدول الصديقة، ومن ضمن الفرص الاستثمارية ذات الجدوى.

وعن عودة الصناعيين أكد أن الدعم موجود للصناعيين للعودة إلى الوطن، مضيفاً: نحن نسعى لتذليل كل الصعوبات التي تعترض عملهم، ونطالب من كل صناعي يريد العودة لتشغيل منشأته أن يقدم طلباته ويوضح ماذا يريد..!

ودعا صباغ الصناعيين إلى الاستثمار ضمن البلد، وتابع: نحن كحكومة جاهزون لتقديم المساعدات المادية والمعنوية ضمن الإمكانات المتاحة لأننا شركاء في العمل.

الشمس تساعد الكهرباء بإنارة الأوتسترادات

صالح حميدي

نفذت الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات ٥٩ بالمئة من مشروع إنارة أوتستراد درعا بالطاقة الشمسية بقيمة ١١٩,٦ مليون ليرة.

وعدت الشركة هذا المشروع بحسب تقرير حصلت «الوطن» على نسخة منه من أهم خمسة مشاريع إستراتيجية تقوم فيها الشركة لفرع دمشق وريفها حيث نفذت كذلك نسبة ٧٩ بالمئة من مشروع إنارة العقدة الخامسة في المتحلق الجنوبي بدمشق بقيمة ١٦١ مليون ليرة ونسبة ٣٨ بالمئة من إنارة طريق مطار دمشق الدولي بقيمة ١٠ ملايين ليرة و٩٣ بالمئة لمشروع قصر المؤتمرات بقيمة ٩٣,٥ مليون ليرة ونفذت نسبة ٥١ بالمئة من صيانة إنارة مدينة دمشق بقيمة ٨٠٠ مليون ليرة.

وحددت الشركة أيضاً خمسة مشاريع إستراتيجية لفرع المنطقة الساحلية في اللاذقية وطرطوس وهي دراسة وتنفيذ الإنارة الملاحية في مطار الشهيد باسل الأسد في جبلة بقيمة ٤٩٨,٣ مليون ليرة بنسبة ٨٠ بالمئة وتنفيذ شبكة توتر منخفض لسكن الشباب في اللاذقية بقيمة ٦,١ مليارات ليرة بنسبة ١٨ بالمئة وتغذية كهربائية للسكن الشبابي في طرطوس بقيمة ٦٠٦ ملايين ليرة بنسبة ١٤٤ بالمئة وتركيب مراكز تحويل للمؤسسة العامة للأسماك بقيمة نحو ٥٦ مليون ليرة بنسبة ٢٩ بالمئة والحماية من الصواعق لسكن الاذخار بقيمة ١٠٨ ملايين ليرة بنسبة تنفيذ ٣١ بالمئة.

وأشارت الشركة كذلك لخمسة مشاريع إستراتيجية في فرع المنطقة الجنوبية وهي مركز تحويل ضاحية الفيحاء بدمشق بقيمة ٤,٧ مليارات ليرة بنسبة ٦٢ بالمئة ومشروع توتر منخفض في الجزيرة ١٤ في عدرا العمالية بقيمة ٤٧,٧ مليون ليرة بنسبة ١٧٤ بالمئة ومراكز تحويل في الجزيرة ١٥ في ضاحية قدسيا بقيمة ١٥١ مليون ليرة بنسبة ٧٣ بالمئة ومراكز تحويل في الجزيرة ١٤ في عدرا العمالية بقيمة ٣٤٣ مليون ليرة بنسبة ٣١ بالمئة ومراكز تحويل في الجزيرة ١٦ في ضاحية قدسيا بقيمة ٢١٩ مليون ليرة بنسبة ٩٦ بالمئة.

ردا على شكاوى من الموظفين

المدير المالي لمحافظة دمشق: تطبيق التأمين الصحي الإداري لمنع الهدر ووفرنا ٨٠٠ مليون ليرة في العام الماضي

> المعترضون كانوا يحققون دخلاً من الوصفات الطبية يصل إلى ١٠٠ ألف شهرياً

محمود الصالح

كشف مدير المالية في محافظة دمشق حسان الفندي عن توفير مالا يقل عن ٨٠٠ مليون ليرة خلال العام الماضي جراء تطبيق النظام الصحي، بعد أن كان يتم العمل على صرف ثمن الوصفات والإجراءات مباشرة من صندوق المحافظة.

وفي معرض رده على شكوى نقلتها «الوطن» جاءت من عدد من العاملين في محافظة دمشق نتيجة قيام الشؤون المالية في محافظة دمشق مع بداية العام الماضي ٢٠٢٠ بتطبيق التأمين الصحي الإداري من خلال التعاقد مع شركات التأمين من خلال المؤسسة السورية للتأمين وفق التغطيات المنصوص عليها في بوليصة التأمين الإداري الصحي.

وأوضح أنه وفي عام ٢٠١٩ قرر المكتب التنفيذي تنفيذ الضمان الصحي الإداري الواجب التطبيق وتم تكليف مديرية الشؤون المالية في محافظة دمشق اتخاذ الإجراءات المطلوبة، وتمت مخاطبة السورية للتأمين، واختارت إحدى الشركات المقدمة للخدمة، وبلغت قيمة العقد السنوي لجميع العاملين في محافظة دمشق ٢٠٣ ملايين ليرة لعام ٢٠٢٠ على حين بلغت نفقات الضمان المصروفة عام ٢٠١٨ أكثر من ٦٠٠ مليون ليرة سورية.

وأشار إلى أن المحافظة قدرت وفق ذلك النظام نفقات ٢٠٢٠ بأكثر من مليار ليرة سورية لو استمر العمل وفق النظام السابق، موضحاً أنه يتم الآن دفع ٥٠٠ ليرة شهرياً وهو يشكل جزءاً من العقد المذكور، ويدفع العامل ٢٥ بالمئة فقط من قيمة الكشفية لزيارة الطبيب و٢٥ بالمئة من قيمة الوصفة مهما بلغت.

وبمبادرة من محافظ دمشق يتم العمل مع وزارة المالية من خلال رئاسة مجلس الوزراء على اعتبار العاملين في محافظة دمشق مشمولين بالنظام الصحي المعمول به في المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي وهو أن تقدم للعامل كل الخدمات الصحية من دون أن يساهم بأي مبلغ وذلك بسقف مفتوح، لأن أغلب العاملين في محافظة دمشق ينطبق عليهم وصف القطاع الإنتاجي مثل عمال النظافة والصيانة والحدائق ودوائر الخدمات والأملاك وغيرها.

وعن السقوف التي يغطيها الضمان بين الفندي أن الأدوية حتى ٧٥ ألف ليرة سورية والعمليات حتى ٦٠٠ ألف ليرة سورية.

وتقوم الشركة مقدمة الخدمة بوضع برنامج يتم تحميله على الموبايل يساعد العامل في معرفة مكان ودوام أطباء الشركة ورصيد العامل في الضمان، إضافة إلى قيام شركة الضمان بإيصال الأدوية المزمنة والنوعية إلى المريض في منزله أو مكان العمل حسبما يختار بشكل دوري أو شهري حسب الحال.

علماً أن الأدوية المزمنة كانت تصرف للمرضى من دون أي تدقيق، اليوم شركة الضمان لا تقدم الخدمة إلا لمن يستحقها بشكل فعلي لأنها شركة يهمها الربح في النتيجة، وعن وجود شكاوى من سوء خدمات الشركة بين مدير المالية أن هناك مندوباً مقيماً من الشركة في محافظة دمشق ويتلقى كل الملاحظات والشكاوى ويعالجها بشكل مباشر